في ختام أعمال المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بتعز

مجور: الحكومة ماضية في مشروع تحلية المياه وتحديث ميناء المخا

اختتم المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بمحافظة تعز أعماله الخميس الماضي والذي عقد برئاسة دولة الدكتور علي محمد مجور رئيس مجلس الوزراء، وقد شهد المؤتمر نقاشات موسعة حول العديد من القضايا التنموية والوطنية.

وأكد دولة الدكتور علي محمد مجور في كلمته التي ألقاها في ختام أعمال المؤتمر أن الحكومة ماضية في مشروع تحلية المياه لتلبية احتياجات المواطنين، بالشراكة مع القطاع الخاص، وذلك تنفيذاً لتوجيهات فخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

مشيراً الى أن مناقصة تحديث وتطوير ميناء المخا سيتم الاعلان عنها خلال العام الجاري، وستتم عملية التنفيذ على مرحلتين أو ثلاث ابتداءً من العام القادم. وأوضح رئيس الوزراء بأن الحكومة مهتمة بإنجاز مشروع مطار تعز الدولي، ومعالجة قضايا التعويضات بصورة عادلة.

أولاً: في مجال تطوير أداء السلطة المحلية:

- يوصي المؤتمر بنقل كافة الصلاحيات والوظائف والاعتمادات التي تختص بها قانوناً أجهزة السلطة المحلية على مستوى المديريات التي لايزال البعض منها محتجزة أو تمارس من قبل الأجهزة المختصة بمركز المحافظة دون وجود مانع قانوني يحول دون ذلك، واستكمال الجهود المتصلة بتأمين المتطلبات والمستلزمات اللازمة لذلك بالتنسيق مع قيادات الاجهزة المركزية المختصة.
- يؤكد المؤتمر على الالتزام بانتظام اجتماعات المجلس المحلي وقياداته على مستوى المحافظة والمديريات في مواعيدها الزمنية المحددة والاهتمام بعرض التقارير والمحاضر على المجلس المحلي في دورات انعقاده والتقيد بدليل عمل نماذج السلطة المحلية.
- يوصي المؤتمر برفع النفقات التشغيلية المرصودة مركزياً في موازنة المجلس المحلي لفرق النزول الميداني وبما يمكنه من اداء دوره الرقابي والاشرافي على أداء اجهزة السلطة المحلية بالوحدات الإدارية.
- يؤكد المؤتمر على الهيئات الإدارية في المحافظة والمديريات بالمتابعة الدورية المنظمة لمستوى الانجاز والتنفيذ أولاً بأول للخطط والبرامج السنوية والقرارات والتوجيهات الصادرة عن الاجتماعات الدورية ووضع الأمر في مقدمة أولويات نشاط الهيئات الإدارية خلال المرحلة القادمة.
- يؤكد المؤتمر على وجوب اضطلاع اللجان المتخصصة في المجلس المحلي بالمهام والاختصاصات المسندة اليها وإنجاز الموضوعات المحالة اليها في اجتماعات المجلس والرفع بما توصلت اليه من آراء ومقترحات وتوصيات الى تلك الاجتماعات لدراستها واتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- يؤكد المؤتمر على الاهتمام بمتابعة مستوى تنفيذ الخطط وتقارير الانجاز لدى الاجهزة التنفيذية المنضوية في إطار كل لجنة منها، ومتابعة تحصيل الموارد المحلية والمشتركة التي تقوم بها تلك الاجهزة ومعالجة الاختلالات وأوجه القصور المصاحبة لأعمالها، ويؤكد أيضاً على ضرورة العمل على حصر وتتبع القرارات والتوصيات الصادرة عن المجالس المحلية والمديريات وذلك من خلال نماذج السلطة المحلية المنظمة لذلك.
- يوصي المؤتمر بأعتماد مبدأ التقييم الدوري والمنظم من قبل المجالس المحلية للمحافظة لأداء الهيئة الإدارية والأجهزة التنفيذية.
- يؤكد المؤتمر على ضرورة إلزام الهيئات الإدارية بعمل خططها وبرامجها السنوية بالموعد المحدد وعرضها على المجالس المحلية لأول دورة من دورات الانعقاد السنوي وتفعيل الدور الرقابي والاشرافي في المجالس المحلية على أداء الأجهزة التنفيذية وتوفير الامكانات المادية ونفقات التشغيل اللازمة.

ثانياً: في مجال استكمال البناء المؤسسي وتنمية القدرات البشرية

- يوصي المؤتمر بإزالة كافة معوقات الانتقال الى اللامركزية والمتمثلة في البناء التنظيمي القائم للأجهزة المركزية التي تأسست على وظائف ذات طابع تنفيذي، ولم تتغير منذ صدور قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م وحتى الآن، وذلك من خلال إعادة هيكلة تلك الاجهزة في ضوء الدور المناط بها في مرحلة الحكم المحلي، والمتمثل في صناعة السياسات العامة وتقديم الدعم الفني لتنفيذها من قبل أجهزة السلطة المحلية، ومباشرة مهام التقييم والرقابة لمستوى أداء وكفاءة السياسات عند التنفيذ.
- يوصي المؤتمر التعجيل بإعادة هيكلة الأجهزة التنفيذية بما يتوافق مع الأدوار والوظائف المناطة بها في نظام السلطة المحلية وتنفيذ ما قضت به القرارات والأوامر الصادرة عن مجلس الوزراء وتوصيات مجلسي النواب والشورى بشأن فتح فروع للمكاتب والأجهزة المركزية على مستوى جميع الوحدات الإدارية (المديريات) واستكمال بنيتها التحتية (مقرات - نفقات تشغيل كوادر مؤهلة - مستلزمات) وبما يكفل ممارسة كافة المسؤوليات والوظائف المنقولة الى المديريات ومن خلال إعادة توزيع العمالة الوظيفية وتغطية العجز الوظيفي بحسب الاحتياج والتخصص بما يحقق ويؤمن هذا المطلب المهم.
- وبهدف معالجة مشكلة البطالة بين مخرجات التعليم الجامعي والفني وتوفير فرص عمل حقيقية تساعد على استيعاب مخرجات التعليم (الجامعي والفني والمهني)، يوصي المؤتمر بضرورة القيام بما يلي:
- الاهتمام بالتعليم واعتباره المدخل الرئيس لتحقيق التنمية البشرية والعمل على تحسين نوعيته وتوجيهه بما يلبي احتياجات التنمية الشاملة ويضمن الحصول على مخرجات نوعية تتناسب ومتطلبات سوق العمل (كماً ونوعاً).
- إعادة تأهيل الخريجين في التخصصات التي لا يتوافر لها الاحتياج في سوق العمل الحكومي والخاص من خريجي الجامعات والدبلوم بعد الثانوية تمهيداً لإدماجهم في سوق العمل من خلال خطة متكاملة تضمن امتصاص هذه الشريحة التي تجاوزت فترة انتظار معظمهم الحصول على فرص عمل أكثر من عشر سنوات منذ تخرجهم.
- توفير مجموعة من المحفزات أمام الاستثمارات الاستراتيجية التي تخلق فرص عمل كثيرة بحيث تزيد قيمة المحفزات المخصصة للمشروع من قبل الحكومة بارتفاع عدد فرص العمل التي توفرها تلك المشاريع.
- تشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة وخاصة في المناطق الريفية بحيث تضمن خلق فرص عمل وإيجاد تنمية محلية تحقق الاستقرار وتحد من الهجرة الداخلية الى المدن الرئيسية على أن يراعى في اختيار نوعية المشاريع المنفذة في كل منطقة الاعتماد على الدراسة العلمية التي تمكن من اختيار المشاريع ذات المردود الجيد وتضمن المحافظة على الاستمرارية وتحقيق النمو لتلك المشاريع.
- إنشاء صندوق إعانة البطالة للخريجين بحيث يساهم في التخفيف من معاناة الخريجين الباحثين عن فرص عمل، ويحد من التوظيف الحكومي دون وجود احتياج.
- وبهدف بناء وتأهيل القدرات البشرية لكافة المشتغلين والمعنيين بتطبيقات نظام السلطة المحلية بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعلى مستوى السلطتين المركزية والمحلية بشكل عام وعلى مستوى كوادر السلطة المحلية في الوحدات الإدارية (أعضاء المجالس المحلية + كوادر الاجهزة التنفيذية) بوجه خاص يوصي المؤتمر بما يلي:
- تصميم برامج تدريب وبناء قدرات وتامين التمويلات اللازمة للحد من مظاهر القصور ومعالجة أوجه الاختلالات في مختلف المواقع.
- إعداد برنامج لتدريب وتأهيل أعضاء المجالس المحلية وبما يضمن رفع كفاءتهم وقدراتهم الإدارية ويعكس نفسه على تحسن الأداء من خلال استغلال إمكاناته المتوافرة في المحافظة والمتمثلة في المعهد الوطني للعلوم الإدارية.
- رصد المبالغ المالية في بند (التدريب) في موازنة أجهزة السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات لمواجهة برامج التدريب ذات الطابع المحلي.
- استمرار وحدات السلطة المركزية في دعم أجهزتها وفروعها في مجال التدريب وتنفيذ برامج تستهدف معالجة نقاط الضعف ومظاهر القصور في الأداء.
- اعتماد مبدأ الأولوية عند التنفيذ وإقامة ورش العمل والدورات خلال الفترة القادمة بما يكفل الاستفادة القصوى من الامكانات المادية المتاحة في هذا المجال ومن برامج التدريب وبناء القدرات المستهدفة.
- تأهيل المعهد الوطني للعلوم الإدارية ليصبح بيت خبرة في تنفيذ برامج التدريب لمختلف الوحدات المحلية والتنفيذية في المحافظة والمديريات وكذا إجراء الاستشارات والبحوث المتعلقة بالمحليات بالتعاون مع صندوق التنمية الاجتماعية.
- زيادة حصة المحافظة من الوظائف في الموازنات العامة للأعوام القادمة بصورة يمكن معها تلبية احتياجات المحافظة الفعلية والضرورية من القوى العاملة لأجهزة السلطة التنفيذية وفروعها وامتصاص جزء من البطالة وضمان التوزيع العادل بين المديريات من خلال القيام بما يلي:
- مسح احتياجات أجهزة السلطة المحلية في الوحدات الإدارية لتنفيذ الخدمات المناطة بها في ضوء قانون السلطة المحلية ووضع وتنفيذ الخطط اللازمة لتغطيتها.
- إنشاء فروع لأجهزة السجل المدني والبريد والخدمات الاخرى التي تقدمها الهيئات والمصالح والمؤسسات لإيصال خدماتها الى مختلف المديريات.
- وضع خطة شاملة لتوسيع خدمات الهيئة العامة للبريد وتوفير كافة التجهيزات اللازمة لها ووضع خطة تشغيل تتم على أساس اختيار الكادر للعمل لديها من الخريجين الجامعيين والدبلوم بعد الثانوية حسب أقدمية التخرج ممن تشكل تخصصاتهم فائضاً في الطلب وتنعدم أمامهم أية فرص للتعيين وذلك بإعادة تأهيلهم في دورات تدريبية في ضوء المجالات التي سيتم إلحاقهم بها.
- إخضاع الوظائف في القطاع الخاص بصورة عامة وهي قطاع التعليم والصحة بصورة خاصة لضوابط تكفل عدم السماح بوجود ازدواج وظيفي فيها وذلك بشغلها بموظفين في الجهاز الحكومي وكذا ضمان مستوى الكفاءة والشروط المطلوبة في الكادر الملتحق فيها حفاظاً على مستوى الخدمة المقدمة مع ضرورة مراجعة القواعد الخاصة بإنشاء المدارس والجامعات بما يضمن توفير كافة المتطلبات اللازمة لتقديم خدمة متميزة.
- استكمال التوصيف الوظيفي للوظائف التعليمية وتحديد أعداد الوظائف المطلوبة على مستوى المدرسة وفق المعايير المعتمدة والمرتبطة بأعداد الطلاب والفصول الدراسية وكذا المرتبطة بها في المستويات العليا للتقييم والتدريب.. الخ.
- تغطية النقص في أعداد المدرسين من الوظائف المرصودة في اعتماد التربية التي تؤكد خلو شغلها ومازالت مخصصاتها المالية في كشف الراتب سواء أكانت نتيجة إنهاء الخدمة (التقاعد .. الفصل.. الخ) أو أنها من الأساس وظائف وهمية لا يوجد شاغل فعلي لها.
- إعادة توزيع الفائض في إطار الوحدة الإدارية وفق معايير عادلة تضمن الاستقرار للكادر التعليمي.. أو إعادة التأهيل لتغطية الاحتياجات التي تشكل عجزاً في تخصصاتها مع مراعاة ان تتم عملية إعادة توزيع الاحتياجات القائمة خلال مدة لا تقل عن سنتين على الأقل سواء بإنهاء الخدمة أو بزيادة عدد الوظائف نتيجة زيادة عدد الطلاب في الفصول الدراسية.
- اعتماد وظائف جديدة تغطي الاحتياجات من الكادر التعليمي والوظائف المساعدة.
- تبني سياسة تمكن من الوصول الى توفير فصول دراسية تغطي المستويات المقررة لأعداد الطلاب في المدارس وخاصة في المدن الرئيسية التي يتجاوز عدد الطلاب في معظمها ثلاثة أضعاف الأعداد المقررة.
- وبهدف تفعيل الرقابة الإدارية والمالية على المجالس المحلية وعلى الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية وتطوير آليات الرقابة والاشراف على جميع العاملين في أجهزة السلطة المحلية وتفعيل جانب التوعية وتطبيق اللوائح والإجراءات القانونية لتعزيز مستوى الانضباط الوظيفي وتعزيز كفاءة الأداء في المجالس المحلية وفي الأجهزة التنفيذية للسلطة المحلية، يوصي المؤتمر بما يلي:
- إزالة كافة الاختلالات الوظيفية (الموظفون الوهميون، المنقطعون عن العمل، الازدواج الوظيفي، المتوفون، الحالات المرضية وأية حالات أخرى) وبما يمكن من الاستفادة من هذه الوظائف من خلال استيعاب كوادر جديدة لصالح المرافق والوحدات وفقاً للضوابط والشروط المحددة بقرار مجلس الوزراء.
- اعتماد نظام التدوير الوظيفي بصفة دورية للوظائف الصحية (الاطباء، والوظائف المساعدة)، بما يمكن من تغطية الاحتياجات الريفية واكتساب الخبرات وبما يكفل تحقيق الاستقرار الوظيفي.
- استكمال كافة التجهيزات للمجتمعات الحكومية في المديريات والتركيز على المديريات الساحلية مع ضرورة ربط مراكز المديريات مع بعضها بما يمكن من سهولة التنقل.
- تشكيل سكرتارية دائمة للمجلس التأديبي لتمكينه من ممارسة مهامه وتطبيق لائحة الجزاءات المالية والإدارية الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (٧) لسنة ١٩٩٨م.
- ضرورة العمل على خضوع وحدات الحكم المحلي بالمحافظة أو المديرية للمساءلة وعلى وضع آلية لتحديد الكيفية التي تتم بموجبها المساءلة.
- وضع خطط وبرامج توعوية تهدف الى رفع مستوى الوعي العام بالتوجهات الخاصة بنظام الحكم المحلي الوارد في الاستراتيجية الوطنية بعمل برامج نوعية تبدأ من الأعلى الى الأدنى بدءاً بالجهات المركزية ذات الصلة بنظام الحكم المحلي تليها المحافظة فالمديريات من خلال توعية المعنيين بالتنفيذ والاشراف.
- يؤكد المؤتمر على بناء نظام للمعلومات وعلى تفعيل إدارة المعلومات في المحافظة على مستوى المركز والمديريات، وعلى تعزيز الاعتماد على المعلومات في التخطيط وفي اتخاذ القرار، ولتحقيق ذلك يوصي المؤتمر بما يلي:
- ضرورة العمل على اكتمال البنية التشريعية وإصدار قانون المعلومات.
- اعتماد المخصصات الكافية مع العمل على إكمال شغل الوظائف لوحدة المعلومات في المديريات واستكمال شبكة نظام المعلومات فيها.
- استكمال البنية المرفقية (مباني المجمعات الحكومية) على مستوى مركز المحافظة والمديريات والتي تستوعب البنية المرفقية لمراكز المعلومات.
- تأهيل وتدريب الكادر الفني العامل في المجال المعلوماتي من خلال تخصيص اعتمادات في الموازنة لأغراض التدريب والتأهيل.
- اعتماد الموازنات التشغيلية وكذلك النفقات الاستثمارية وفقاً لما تتضمنه الخطة الاستراتيجية وشبكة المعلومات لمحافظة تعز المقدمة من المركز الوطني للمعلومات والتي استوعبت عدداً من المشروعات التي يبدأ تنفيذها من العام ٢٠٠٩م حتى ٢٠١١م لغرض تحقيق الأهداف الاستراتيجية للخطة.
- تصميم الانظمة المعلوماتية لكافة الوحدات الإدارية في إطار قاعدة بيانات موحدة تخدم جميع المستويات في اتخاذ القرارات.
- يوصي المؤتمر بضرورة وضع خطة زمنية محددة لإصدار وتعديل القوانين الخاصة بنظام الحكم المحلي بما يتواءم مع الحكم المحلي المنشود.
- يؤكد المؤتمر على أن يتم التقسيم الإداري وفقاً لأسس علمية ومعايير تنموية وبحسب قاعدة بيانات التقسيم الإداري وبما يضمن البعد عن تضخيم الهياكل.
- يؤكد المؤتمر على ضرورة استكمال المجمعات الحكومية وتوفير الكادر الوظيفي المؤهل.□

في مؤتمر السلطة المحلية بتعز

مجور يدعو إلى الحوار تحت مظلة الوحدة والدستور والقانون

جدد رئيس الوزراء الدكتور علي محمد مجور الدعوة إلى كل العناصر التي سلكت طرقاً غير قانونية في التعبير عن آرائها لكي تعود إلى رشدها وتحكم العقل وان تضع قضاياها للحوار تحت مظلة الدستور والقانون وتحت سقف الوحدة والنظام الجمهوري الديمقراطي التعددي.

وأكد في افتتاح أعمال المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية الأربعاء بمحافظة تعز أهمية وقوف جميع أبناء الشعب وقفة جادة تجاه التحركات المشبوهة والأعمال الخارجة عن الدستور والقانون التي تستفز المشاعر الوطنية لأبناء الوطن بما تفرزه من ممارسات تمس بجوهر ثوابتنا الوطنية وتهدد الوحدة وتريد ان تعيد الوطن إلى الماضي السحيق من التخلف والفرقة والتناحر والفوضى.

وخاطب المشاركين في المؤتمر: ان مؤتمركم اليوم يدشن مرحلة جديدة من تجربة المحليات ويتيح الفرصة لتقييم هذه التجربة واستعراض ما أنجزته المجالس المحلية وتشخيص التحديات والوقوف بموضوعية أمام ابرز الإشكاليات التي واجهت تجربة المحليات في المحافظة.

وتابع الدكتور مجور: تتوقف على هذا المؤتمر- بتمثيله الواسع لمختلف فعاليات المحافظة- نتائج مهمة من خلال الوقوف على الإمكانات التي يتعين توافرها في المرحلة المقبلة للنهوض باستحقاقات وأعباء الحكم المحلي واسع الصلاحيات الذي مثل احد الالتزامات الرئيسية في البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية وأصبح اليوم استحقاقا وطنيا واجب النفاذ.

وأكد رئيس الوزراء ان هذه الصيغة المتقدمة من المشاركة الشعبية التي لا تقتصر على أعضاء المجالس المحلية تعني شراكة واجبة لكل قوى المجتمع في الانتقال إلى هذه الصيغة المتقدمة من الحكم المحلي، مشيراً إلى أن استراتيجية الحكم المحلي وبرنامجها التنفيذي يوفران الإطار العلمي والعملي ويتضمنان الرؤية الوطنية للحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وأكد أن هذه الإستراتيجية عكست إرادة سياسية حكيمة تحسن قراءة الواقع وتتطلع إلى المستقبل بروح المسؤولية.

ودعا الجميع إلى التفاعل مع هذه الإستراتيجية والانطلاق منها في تقييم احتياجات المحافظة وغيرها من المحافظات من اجل تهيئة الأرضية من النواحي التشريعية والإدارية والفنية والبشرية للانتقال إلى مرحلة الحكم المحلي واسع الصلاحيات.

وأكد أهمية المؤتمرات الفرعية الموسعة في رفد الإستراتيجية والرؤية الوطنية للحكم المحلي بالآراء والمقترحات التي تكتسب أهميتها من كونها تتصل بشكل مباشر بالميدان واحتياجات الناس وهمومهم وتطلعاتهم وبأولويات ومتطلبات وتحديات التنمية التي هي الهدف الأبرز في أجندة نظام الحكم المحلي المنشود.

وقال رئيس الوزراء: إننا نتطلع إلى ان يسهم مؤتمركم بفعالية ومسؤولية في مناقشة قضايا المحافظة التي ترتبط باهتمامات ومسؤوليات المجالس المحلية وبالخروج برؤية متكاملة عن واقع المحافظة واحتياجاتها وسبل معالجتها لتكون جاهزة أمام المؤتمر العام الخامس للمجالس المحلية تضيفون من خلالها جديدا إلى هذا الاستحقاق المهم ببعده الوطني وبأهدافه الكبيرة.

وأكد الدور الأصيل للمجالس المحلية في إيجاد الحلول لمعالجة القضايا الاجتماعية ذات الطابع المحلي والمساهمة في تنفيذها.. ومن جانبنا فإننا لن ندخر جهداً في دعم تلك الجهود ورفدها بما يتطلب من إمكانات في حدود ما هو متاح اقتصادياً ومالياً.

وأردف الدكتور مجور: من حق شعبنا اليمني ان يفخر بما يحصد اليوم من ثمار ثورته ونظامه الجمهوري ووحدته المباركة.. فهذه المؤتمرات الفرعية الموسعة بما تجسده من مشاركة شعبية واسعة هي إحدى هذه الثمار اليانعة ونظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات بما يهدف الى تحقيقه من تنمية محلية في اطار التنمية الوطنية الشاملة هو كذلك ثمرة طيبة من ثمار الثورة والنظام الجمهوري والوحدة.

وقال: انكم تقفون اليوم على أهم مكونات مشروعنا الوطني للإصلاح المؤسسي في بناء الدولة وفي تطوير مؤسساتها وتحقيق التطور الشامل في كافة المجالات، وبهذا المشروع نصنع مستقبلنا ونغير الواقع ونعظم من الانجازات الخالدة التي حققها شعبنا منذ ان ودع عهد التخلف الإمامي والسلاطيني عهد الفرقة والشتات والتناحر.

وأضاف: ينعقد مؤتمركم في ظل تطورات بالغة الدقة في مرحلة تتعلق بمدى استعدادنا للتعامل مع استحقاقاتها وتفاعلنا معها.. فالقيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس تقدم اليوم مبادرة مهمة من خلال مشروع التعديلات الدستورية التي لا تقتصر فقط على الانتقال بالوطن إلى نظام الحكم المحلي بل تتضمن إجراء إصلاحات جوهرية للبنية المؤسسية للدولة وإصلاح النظام الانتخابي.. مشيراً إلى أن هذه المبادرة تستوجب من الجميع التفاعل بروح المسؤولية الوطنية والوعي بأهمية واستراتيجية الأهداف التي تنطوي عليها.

واختتم رئيس الوزراء كلمته قائلاً: اليمن اليوم أكبر بكثير من الأفراد وبقدر ما يضيق على النزعات الأنانية وعلى نوايا التخريب والتدمير فانه يتسع للحوار وللرأي المسؤول وللنوايا الصادقة.. اليمن كبير بكم وبإرادتكم الصلبة المنافحة عن وحدته وثوابته وهو فخور بوقفتكم المباركة خلف قيادتكم الوحدوية في خندق الدفاع عن وحدته ونظامه الديمقراطي ومشروعه الحضاري في النهوض والتطور الشامل.□

محلي ذمار الموسع يطالب بـ:

عدم اعتماد مشاريع جديدة قبل الانتهاء من المشاريع السابقة

■ أكد المشاركون في المؤتمر الفرعي الموسع للسلطة المحلية بذمار، رفضهم التام والمطلق واستنكارهم لأي أعمال خارجة عن القانون والتي تمس وحدة الأرض والشعب اليمني وأهداف ومبادئ ثورته المجيدة سبتمبر وأكتوبر.

وجدد المشاركون في البيان الختامي لأعمال المؤتمر مطالبتهم القيادة السياسية اتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة بحق مرتكبي هذه الأعمال الإجرامية التي لا هدف لها سوى العودة بالوطن إلى عهود الإمامة والاستعمار.

ووجه المؤتمر في بيانه الختامي رؤساء وأمناء عموم المجالس المحلية والهيئات الإدارية والمكاتب التنفيذية بعقد اجتماعاتهم في مواعيدها المحددة ورفع البيانات والمعلومات والتقارير والمحاضر، والاهتمام بتفعيل عملية تحصيل الموارد المالية وتنميتها.

ووجه مكتب الصحة العامة والسكان بضرورة وضع الأولويات الصحية بالمحافظة ومديرياتها والتركيز على توسيع وتفعيل المنشآت الصحية القائمة والتي تخدم أعداداً كثيرة من السكان. ووجه مكتب التربية والتعليم بالمحافظة الاهتمام بالمجمعات التربوية من خلال توسعة المدارس الحالية التي تتواجد في مناطق مزدحمة أو وسطية لاستيعاب الاحتياج المتزايد من الطلاب والطالبات وتحسين مدخلات ومخرجات العملية التربوية والتعليمية، وضرورة تفعيل دور التوجيه والرقابة والتفتيش وإعداد خطط النزول الميداني الشاملة والمستمرة لتقييم سير أعمال الكادر الإداري والتربوي ووجه قيادة السلطة المحلية بوضع برامج وخطط تضمن زيادة التحاق الفتاة بالتعليم العام والفني والجامعي وانخراطها في برامج محو الأمية.

وفي المجال الزراعي أقر المؤتمر تكليف مختلف الجهات الزراعية بالمحافظة لوضع آلية إجرائية لتنظيم عملية منح تراخيص تعميق وحفر الآبار الجوفية بالمحافظة للحد من استنزاف المياه الجوفية في مديريات المحافظة، ومنع الاتجار به إلى خارجها لأغراض ري القات، كما وجه مكتب الزراعة والري بالمحافظة بضرورة المحافظة على الثروة الحيوانية والعمل على زيادتها والرفع من إنتاجها وذلك من خلال تفعيل دور مكتب الزراعة وكلية الزراعة والطب البيطري بالجامعة للقيام بالإرشاد البيطري وعمل الدورات التدريبية التأهيلية للعاملين بهذا المجال ودعم المربين بالعلاجات اللازمة لعلاج الأمراض من خلال العيادات البيطرية وإعداد برامج للوقاية والمراقبة المستمرة.

كما أوصى البيان الأجهزة الأمنية والقضائية بالعمل من أجل الحفاظ على أراضي الدولة والوقف وضبط المعتدين عليها وتقديمهم للعدالة. كما وجه مؤتمر محلي ذمار السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات بضرورة توجيه المبالغ المرحلة من الموازنة الاستثمارية للأعوام الماضية والموازنة الاستثمارية للعامين ٢٠٠٩، ٢٠١٠م لتنفيذ ما تبقى من مشاريع جار تنفيذها أو متعثرة، وعدم اعتماد أي مشاريع جديدة قبل الانتهاء من المشاريع السابقة.

وفي الاتجاه نفسه أكد البيان الختامي أن المؤتمر عقد في أجواء ديمقراطية مفعمة بالمشاركة الشعبية والانجازات التنموية التي يتسامى بها وطن الثاني والعشرين من مايو في ظل وحدتنا المباركة التي تعد أعظم الإنجازات الإنسانية في تاريخ شعبنا اليمني وأمتنا العربية.

وثمن البيان الدور الوطني والقيادة التاريخية لفخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية في تعظيم عطاءات التنمية والديمقراطية وتعزيز الأمن والاستقرار والحفاظ على الوحدة اليمنية ومكاسبها العظيمة التي أرست قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية ودفعت بعجلة التنمية الشاملة إلى الأمام وحققت لليمن مكانا مرموقا على المستويين الإقليمي والدولي.

كما ثمن البيان دعوة فخامة رئيس الجمهورية في الحد من الثأر والظواهر الاجتماعية الضارة من خلال تعزيز دور السلطة المحلية وتطبيق سيادة القانون ونشر الوعي لنبذ العنف والثأر ونبذ ثقافة الكراهية والمناطقية والتفرقة والعنصرية والتعصب، والاهتمام بالمواهب الشبابية الرياضية والثقافية.

وأشاد البيان الختامي لمؤتمر محلية ذمار بجهود مجلس الوزراء ومجلسي النواب والشورى في اتخاذ الإجراءات الدستورية لتنفيذ توجيهات القيادة السياسية في دعم تنفيذ نظام اللامركزية وتطويره للانتقال إلى نظام الحكم المحلي وتعاونهم مع السلطة المحلية في المحافظة ومساعدتها في معالجة المشكلات التي تواجهها في مختلف المجالات، كما ثمن جهود وزارة الإدارة المحلية ولجانها المساعدة. وتطرق البيان الختامي إلى الجهود التي بذلتها قيادة السلطة المحلية بالمحافظة والمديريات لتنفيذ مهامها ومتابعتها المستمرة والمباشرة لأداء مختلف فروع أجهزة الدولة في المحافظة والمديريات ومعالجة السلبيات التي ترافق عملها.

وقدر التحسن الكبير الذي برز في أداء عدد من المكاتب الحكومية في مركز المحافظة وفروعها والذي يجسد الاهتمام بأعمال صيانة المباني والتجهيزات العامة وأعمال النظافة والتحسين ونزاهة إجراءات التوظيف لعام ٢٠٠٨م، وتحسن مستوى الانضباط والعمل والإجراءات المتخذة بحق الغياب واستقرار الكادر الإداري في مختلف الفروع وتنزيل المنقطعين والحد من الممارسات الإدارية والمالية المخالفة للأنظمة المالية وتوجيه نفقات المكاتب والوحدات الإدارية لخدمة الأغراض المخصصة لها.□